بيان وتقرير صحفي بمناسبة يوم البيئة العالمي

بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، الذي يصادف الخامس من حزيران من كل عام، تؤكد وزارة شؤون المرأة أن هذا اليوم يشكل محطة هامة للتأمل في سبل حماية كوكب الأرض واستعادة التوازن البيئي. ويأتي هذا العام، وللعام الثاني على التوالي، في ظل استمرار أحد أكثر أشكال الدمار البيئي فظاعة، نتيجة جرائم حرب الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق أبناء وبنات شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة في الضفة الغربية والقدس. وتُعد هذه الانتهاكات امتداداً لسياسات التدمير الممنهج التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من سبعة عقود على الأرض الفلسطينية، والتي أسفرت عن انهيار بيئي شامل في القطاع، وهددت مقومات الحياة، وعمّقت أزمة الأمن الغذائي، وفاقمت من معاناة النساء والأطفال في ظل حصار وإبادة مستمرة.

وبهذه المناسبة، تشدد وزارة شؤون المرأة على أن البيئة الآمنة والنظيفة ليست رفاهية، بل حق إنساني أساسي، وأن النساء في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يُحرمن من هذا الحق يومًا بعد يوم، نتيجة الانتهاكات المستمرة، والحرب المدمّرة وآثارها، وما خلّفته من كوارث بيئية تشكل مأساة انسانية عميقة تثقل تفاصيل حياتهن اليومية

وفي هذا السياق فقد أكدت وزارة شؤون المرأة على التزامها بالرؤية الحكومية الهادفة إلى حماية المكونات البيئية الفلسطينية، انطلاقًا من وعينا العميق بأهمية البيئة كجزء لا يتجزأ من صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وذلك عبر دمج البعد البيئي في الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة، وتعزيز المشاركة النسوية في جهود حماية البيئة، إلى جانب تبني قضايا البيئة من منظور النوع الاجتماعي وطرحها ضمن المحافل الإقليمية والدولية، بما يعكس واقع النساء الفلسطينيات في ظل التدهور البيئي الناتج عن الاحتلال والممارسات الضارة بالموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما سبق فان هذا البيان يسلط الضوء على ابرز القضايا المرتبطة بالتدهور البيئي الناتجة عن سياسات الاحتلال وعدوانه على قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس وتداعيتها على النساء والفتيات والاطفال:

اولاً: الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من نظام العدالة البيئية

ان المجاعة وسوء التغذية في قطاع غزة لا تقتصر على كونها أزمة غذائية فحسب، إذ إن تدمير مصادر الإنتاج الزراعي والحيواني، وحرمان السكان من الغذاء النظيف والمياه الآمن يُمثّل تهديدا بيئيا وصحيا وانسانيا في آن واحد، وقد أشارت بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن أكثر من 80% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة تضررت، بما في ذلك المحاصيل والبساتين والمراعي،مع تبقي حوالي 4.6% صالحة للزراعة، الامر الذي تسبب في انهيار منظومة الغذاء المحلية.

إن تدهور النظام البيئي الزراعي لا يقتصر على تدمير البنية التحتية الزراعية بشكل مباشر فقط، بل يشمل أيضًا انهيار النظم المرتبطة بها، وعلى رأسها الثروة الحيوانية، التي تشكّل ركيزة أساسية في الأمن الغذائي. فقد بات القطاع منطقة منكوبة بيئيًا، غير صالحة للزراعة، وسط هواء ملوّث وماء مسموم، الامر الذي لا يهدد المحاصيل الزراعية فحسب، بل يؤثر كذلك على صحة الماشية وسبل تربيتها.

كما أدى النقص الحاد في الاعلاف والمياه وإعدام أفواج كاملة من مزارع الدواجن والماشية الى نفوق ما يزيد عن 80% منها في إجمالي مناطق القطاع، إضافة إلى تدمير أسطول الصيد عقب تدمير وإحراق ميناء غزة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة تجاوزت 200%، في ظل انقطاع سلاسل الإمداد واستهداف مباشر للبنية التحتية الزراعية.

هذا التدهور الشامل يعرّض 2.2 مليون شخص، من بينهم مليون امرأة وفتاة، لخطر التسمم، وسوء التغذية اذ تعاني نحو 160 ألف امرأة حامل ومرضعة في قطاع غزة من سوء التغذية الحاد، كما أودت المجاعة بحياة المئات من المواطنين الذين سقطوا ضحايا اثناء التدافع للحصول على المساعدات الانسانية المحفوفة بالموت، أو نتيجة القصف والاستهداف المباشر لهم اثناء التجمع حول شاحنات الاغاثة التي ينظر لها الاحتلال باعتبارها كمائن لايقاع المجازر وسقوط الضحايا بين شهيد وجريح.

ثانيا: نساء في مواجهة بيئة غير صالحة للحياة

في ظل نزوح ما يقارب 1.9 مليون شخص، تعيش النساء والفتيات في خيام مكتظة تفتقر لأبسط مقومات البيئة الصحية، ما يضعهن في قلب أزمة بيئية متفاقمة. فقد أدت الكثافة السكانية العالية مع شح الموارد المتوفرة من المياه النظيفة والتهوية المناسبة والمراحيض الكافية، وتراكم النفايات، وانعدام الصرف الصحي، لتفشي الأمراض الجلدية والتنفسية والتهابات المسالك

البولية، خصوصاً بين الفتيات، والمسنات، وصاحبات الامراض المزمنة والنساء الحوامل البالغ عددهن حوالي 60 ألف امرأة.

ثالثا: أزمة تلوث المياه وانعدام النظافة تهدد بالصحة العامة

يشهد قطاع غزة كارثة بيئية وصحية متصاعدة تُشكّل تهديدًا مباشرًا على صحة النساء والفتيات، في ظل الانهيار الحاد للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي وتكدّس النفايات وهو ما يزداد حدة مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة. فقد أدى تدمير أكثر من 85% من شبكات المياه والصرف الصحي، وتوقف حوالي 90% من محطات التحلية عن العمل بشكل كامل، إلى تلوّث 97% من مياه الشرب، الى جانب تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى الشوارع، والأراضي الزراعية، وطبقة المياه الجوفية. ونتيجة لذلك، حُرمت أكثر من مليون امرأة وفتاة من الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة، مما أسهم في تفشي أمراض منقولة عبر المياه، مثل الإسهال، والكوليرا، والتهاب الكبد الفيروسي. وقد سُجِّلت أكثر من 107,000 حالة من متلازمة اليرقان الحاد (المرتبطة غالبًا بالتهاب الكبد الوبائي أ) بين النازحين في قطاع غزة حتى نهاية يوليو 2024. في تهديد متزايد للنساء والفتيات، لا سيما بسبب أدوارهن التقليدية في رعاية أفراد الأسرة المرضى.

ورغم أن منظمة الصحة العالمية توصي في الظروف الاعتيادية، بتوفير 50 إلى 100 لتر من المياه يوميًا للفرد لتغطية احتياجات الشرب والطهي والغسيل والنظافة، وتحدد المعايير الإنسانية الحد الأدنى بـ15 لترًا يوميًا، فإن المعدل اليومي انخفض إلى 1.5 لتر فقط للفرد، أي عُشر الحد الأدنى، وهو وضع يُعد كارثيًا خاصة للنساء الحوامل والمرضعات، اللواتي يحتجن إلى ما لا يقل عن 7.5 لتر يوميًا للحفاظ على صحتهن وصحة أطفالهن. هذا النقص الحاد يؤدي إلى الجفاف، التعب، ضعف إنتاج حليب الأم، ومضاعفات خطيرة على صحة الرضّع. وفي هذ الوضع الكارثي يلجأ المواطنون للحصول على المياه من الابار الزراعية شديدة الملوحة (تفوق 30 ضعف الحد الآمن) ما يضاعف التهديدات الصحية لا سيما على الحوامل ومرضى الكلى.

تزداد أزمة شح المياه في منطقة رفح التي تعاني من الاكتظاظ، اذ تستضيف اليوم حوالي مليون ونصف نازح، ويعاني السكان امام توفير مياه للشرب والغسيل والطبخ، ويواجهون واقعًا مأساويًا يتمثل في وجود مرحاض واحد فقط لكل 600 شخص، ما يعكس انهيارًا كاملاً في شروط النظافة الأساسية ويزيد من مخاطر الأمراض المعدية.

مع النقص الحاد في منتجات النظافة، وندرة المياه، وافتقار المرافق للخصوصية، وغيرها من العوامل البيئية والشروط الاساسية اللازمة التي تضمن للنساء والفتيات توفير بيئة سليمة تمكنهن من تلبية احتياجاتهن البيولوجية بأمان وكرامة، تواجه أكثر من 690,000 امرأة ومراهقة في سن

الحيض تحديات مضاعفة تعرضهن لمخاطر صحية ويفاقم من الأثر النفسي والجسدي الواقع عليهن.

رابعا: أزمات صحية في بيئة عاجزة عن التعافي

في قطاع غزة، تراكم ما يزيد عن 170 ألف طن من النفايات الصلبة والمعدنية والطبية في الشوارع ومحيط مراكز الإيواء، نتيجة الاستهداف المباشر لحوالي 100 مركبة لجمع النفايات، ونفاد الوقود اللازم لتشغيل ما تبقّى منها. كما يمنع الاحتلال وصول هذه المركبات إلى المكبات الرئيسية، ما اضطر إلى تجميع النفايات في مكبات مؤقتة قريبة من التجمعات السكنية. هذا الوضع أسفر عن انبعاث روائح كريهة وغازات سامة مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون، مسببًا تهديدًا صحيًا مباشرًا، خصوصًا للفئات الهشة من المرضى وكبار السن والمصابين بأمراض القلب والجهاز التنفسي.

ولا تقف المخاطر عند هذا الحد، فقد أدى تكدّس النفايات إلى انتشار الحشرات والقوارض في محيط التجمعات السكنية، ناقلة معها أمراضًا متعددة، ومتسببة في تلف الكثير من الممتلكات، وعلى رأسها المواد الغذائية التي تعاني الأسر أصلاً من ندرتها الشديدة.

خامسا: ملوثات الحرب: سموم تستهدف الأجنة والحوامل

تفاقمت ظاهرة تشوه الأجنة بشكل ملحوظ في قطاع غزة، حيث تواجه الأمهات والحوامل خطراً مضاعفاً نتيجة استنشاق الغازات السامة الناتجة عن القاء أكثر من 25 ألف طن من المتفجرات اي ما يعادل قنبلتين نوويتين، والتعرض لجزيئات دقيقة ملوثة في الهواء، مما يشكل تهديداً حقيقياً لصحة الأجنة. وتشير التقارير إلى أن نسبة التشوهات الخلقية تجاوزت 25% من إجمالي حالات الحمل، بمعدل يصل إلى حوالي 200 حالة تشوه لكل 1000 مولود، وهو رقم مرتفع مقارنة بالمعدل الطبيعي الذي تحدده منظمة الصحة العالمية بـ40 حالة فقط.

وتتزايد المخاوف مع ارتفاع نسبة الإجهاض التلقائي التي بلغت 300% منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023، وسط نقص حاد في الرعاية الطبية الضرورية، إذ يعمل في القطاع 8 مستشفيات فقط من أصل 36 مستشفى في ظروف بالغة الصعوبة. ويضاف إلى ذلك تدمير العيادات والمختبرات، ومنع إدخال المستلزمات الطبية، ما يؤدي إلى غياب أجهزة التحاليل اللازمة للكشف المبكر عن التشوهات الخلقية.

تُعزى هذه الظاهرة إلى استخدام أسلحة محظورة دولياً، مثل الفسفور الأبيض، التي خلفت تلوثاً بيئياً خطيراً بمخلفات مشعة ومعادن ثقيلة. ونتيجة لذلك، سجلت حالات صادمة لتشوهات خلقية،

منها أجنة وُلدت بنصف جمجمة وأخرى تعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي وانعدام الأطراف وفقاً لتقارير وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان.

ان استمرار هذه الظروف سيؤدي إلى أزمة صحية بيئية طويلة الأمد، قد تمتد آثارها لأجيال قادمة، مع زيادة محتملة في حالات الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية، في ظل استمرار الحصار وتدهور النظام الصحي.

سادسا: الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية: تدمير للبيئة وتقويض لسبل العيش

على الصعيد الاخر، تتسبب السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك الاستيطان والعمليات العسكرية، في تدمير شامل للبيئة والبنية التحتية، ما يهدد سبل العيش ويقوّض الأمن البيئي والغذائي. اذ يعاني القطاع الزراعي من تآكل ممنهج بفعل عزل الأراضي الخصبة بجدار الفصل، وحرمان المزارعين من مصادر المياه، وفرض قيود على الرعي واقتلاع الأشجار، خاصة في المناطق المصنفة "ج" التي تضم أكثر من 65% من الأراضي الزراعية.

تشكل الأغوار والمعروفة بسلة الغذاء الفلسطينية نموذجًا حادًا لهذا التدمير، فهي تُمثل حوالي 50% من الأراضي الزراعية، وتُسهم بنحو 60% من إنتاج الخضروات والفواكه، وتضم 45% من المراعي و40% من الثروة الحيوانية، إلى جانب احتوائها على نصف مصادر المياه الجوفية في الضفة، الامر الذي جعلها هدفاً مباشراً للاحتلال الذي يسيطر على أكثر من 90% من مساحة الأغوار و85% من مواردها المائية، مع تكثيف الاستيطان عبر 37 مستوطنة وبؤرة.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، تصاعدت الهجمة الاستيطانية، حيث استولى الاحتلال على أكثر من 52 ألف دونم، وأُنشئت عشرات البؤر الجديدة، بالتوازي مع إحراق الأراضي الزراعية وتلويثها بما يقارب 40 مليون متر مكعب سنويًا من المياه العادمة الصادرة عن المستوطنات.

وفي ذات السياق، يقوم الاحتلال عبر أكثر من 300 منشأة صناعية إسرائيلية منتشرة داخل الضفة، تعمل في صناعات خطرة وتُنتج نفايات سامة، بنقل ما بين 57,000 و69,000 طن من النفايات الإلكترونية سنويًا إلى القرى الفلسطينية، عدا عن انشاء منشآت لمعالجة النفايات التي تنتجها بطرق بدائية بدلاً عن معالجتها داخل الخط الاخضر، ما يفاقم تلوث التربة والمياه ويهدد الصحة العامة لسكان هذه القرى.

في السياق ذاته، شهدت مدينة جنين وطولكرم، ومخيماتهما ، عدوانًا عسكريًا مدمرًا شمل تجريفًا واسعًا للأراضي، وتدميرًا للبنية التحتية، وضخًا لمياه عادمة في محيط الأحياء، ما تسبب بتلوث بيئي خطير وتهجير أكثر من 40 ألف شخص. وألحقت الاعتداءات أضرارًا كبيرة بشبكات المياه والصرف، حيث تضررت في جنين 3.3 كم من شبكات الصرف و21.4 كم من أنابيب المياه،

وفُصلت 5,000 وصلة مياه. أما في طولكرم، فقد تضررت 8.4 كم من شبكات الصرف و15 كم من أنابيب المياه، مما أدى لانقطاع المياه عن أكثر من 27,000 شخص.

في ظل هذا الواقع القمعي، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر، فمع انقطاع المياه النظيفة وتعطل الخدمات الصحية الأساسية، تتفاقم مسؤوليات النساء في تأمين احتياجات أسرهن، خصوصًا في ظل تعليق خدمات الأونروا داخل المخيمات نتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية المسماة بـ"الجدار الحديدي". وتتضاعف آثار هذه الانتهاكات على صحة النساء النفسية والجسدية، وعلى أدوارهن الحيوية في رعاية الأسرة وتوفير سبل الحياة الكريمة في بيئة باتت غير صالحة للعيش.

سابعا: تأثير طويل الأمد على الصحة والسلامة

أدى الضغط النفسي والمعيشي الناتج عن الظروف البيئية القاسية إلى تفاقم حالات القلق والاكتئاب، لا سيما بين الأمهات. في هذه الكارثة البيئية الممتدة، تُحمّل النساء أعباء مضاعفة، ويمثلن الشريحة الأكثر تهميشًا، في ظل غياب العدالة البيئية وعدم وجود استجابة دولية كافية تلبي احتياجاتهن الخاصة. كما تُضاف إلى هذه المعاناة الأعباء الاجتماعية والنفسية، حيث تتحمّل النساء أدوارًا مضاعفة في رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن، داخل بيئة مكتظة، غير آمنة، خالية من الخصوصية.

وفي الختام، تجدد وزارة شؤون المرأة التأكيد على الالتزام الكامل بمواصلة الجهود الرامية إلى تطوير السياسات والبرامج التي تراعي احتياجات النساء والفتيات في ظل التحديات البيئية المتفاقمة، وتعزيز حضور قضايا البيئة في أجندة العمل الوطني والدولي. وتدعو الوزارة إلى توحيد الجهود على كافة المستويات لضمان بيئة آمنة، وعادلة، خاصة للنساء والفتيات اللاتي يشكلن خط الدفاع الاول لمواجهة التدهور البيئي.

أرقام وحقائق – يوم البيئة العالمي 2025

المعايير الدولية لاستهلاك المياه

- في الظروف الاعتيادية :توصي منظمة الصحة العالمية (WHO) بتوفير ما بين 50 إلى 100 لتر من المياه يوميًا للفرد لتلبية احتياجات الشرب، الطهي، الغسيل، والنظافة .
- في حالات الطوارئ :تحدد المعايير الإنسانية الحد الأدنى بـ15 لترًا يوميًا للفرد لتغطية الاحتياجات الأساسية .
- للبقاء على قيد الحياة :يُعتبر 3 لترات يوميًا الحد الأدنى المطلوب للبقاء.

الوضع الحالي في غزة

- انخفاض استهلاك المياه :وفقًا لتقارير حديثة، انخفض المعدل اليومي لاستهلاك المياه في غزة إلى ما بين 1.5 إلى 2 لتر فقط للفرد، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب .
- تدمير البنية التحتية :أدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير أكثر من 85% من منشآت المياه والصرف الصحي في القطاع، ما جعل 97% من مياه الشرب غير صالحة للاستهلاك البشري، نتيجة للتلوث والملوحة العالية، مما يشكل تهديدًا خطيرًا على صحة السكان.

تأثير خاص على النساء الحوامل والمرضعات

- أكثر من مليون امرأة وفتاة حرمن من الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة، لا تحصل النساء إلا على 1.5 لتر يوميًا للفرد، أي عُشر الحد الأدنى المطلوب، في حين يزداد الوضع سوءًا في رفح المكتظة، حيث يوجد مرحاض واحد لكل 600 شخص.
- تفشي أمراض منقولة عبر المياه، مثل الإسهال، والكوليرا، والتهاب الكبد الفيروسي. وقد سُجِّلت أكثر من 107,000 حالة من متلازمة اليرقان الحاد (المرتبطة غالبًا بالتهاب الكبد الوبائي أ)
- وفقًا للتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشير البيانات إلى أن عدد النساء الحوامل في قطاع غزة قد بلغ حوالي 60 ألف امرأة حتى نهاية عام 2024
- توصي منظمة الصحة العالمية بأن لا يقل معدل استهلاك النساء الحوامل عن 7.5 لتر يوميا من المياه للحفاظ على صحتهن وصحة أطفالهن، بينما لا يتعدى المعدل اليومي للفرد 1.5 لتر فقط.
- تواجه 160 ألف امرأة حامل ومرضع مخاطر النقص الحاد في المياه مثل الجفاف، التعب، ضعف إنتاج حليب الأم، ومضاعفات خطيرة على صحة الرضّع ..

- تواجه أكثر من 690,000 امرأة ومراهقة في سن الحيض تحديات كبيرة في الحفاظ على النظافة الشخصية، خاصة خلال فترات الحيض، بسبب نقص المياه النظيفة وشح المرافق مع توفر مرحاض واحد فقط لكل 600 شخص، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالتهابات المسالك البولية والأمراض الجلدية.
- أدى تدمير أكثر من 80% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، بما ،مع تبقي حوالي 4.6% صالحة للزراعة[1]، ونفوق نحو 80% من الثروة الحيوانية، وتدمير ميناء غزة، إلى انهيار الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار بنسبة تتجاوز 200%. في بيئة ملوثة وهواء سام، تواجه 160 ألف امرأة حامل ومرضعة خطر سوء التغذية الحاد، ما يهدد صحتهن وصحة الأجنة.
- تراكم 170 ألف طن من النفايات نتيجة استهداف مركبات النظافة ونفاد الوقود، تسبب بانتشار الحشرات والغازات السامة.
- تواجه صحة الحوامل والاجنة خطرا مباشرا نتيجة الغازات السامة المبنعثة عن إلقاء أكثر من 25 ألف طن من المتفجرات على قطاع غزة، وهو ما يعادل قوة قنبلتين نوويتين.
- تجاوزت نسبة التشوهات الخلقية 25% من إجمالي حالات الحمل، أي ما يعادل 200 حالة لكل 1000 مولود.
- هذا المعدل يفوق بخمس مرات المعدل العالمي الطبيعي الذي تحدده منظمة الصحة العالمية بـ40 حالة لكل 1000 مولود.
- ارتفاع نسبة الإجهاض التلقائي بنسبة 300 %منذ اندلاع الحرب وتسجيل حالات تشوه شديدة، منها:
- أجنة وُلدت بنصف جمجمة.
- حالات انعدام أطراف أو خلل حاد في الجهاز التنفسي.

[1] تـقييم مشترك بين الفاو ومركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) نشر في أبريل 2025